هل ينقسم لبنان الرسمي في شرم الشيخ؟

بلبلة حول حقيقة التعزيزات الى فتح الانتفاضة
بري تحدث عن شاحنات أغذية... والجيش عن شاحنات أسلحة

بيروت ـ «القدس العربي»
ـ من سعد الياس:

مع مغادرة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود، بعد ظهر امس الى شرم الشيخ لترؤس وفد لبنان الى منتدى الاقتصاد العالمي برافقه وزير الخارجية والمغتربين فوزي صلوخ استعاد اللبنانيون مجدداً تجربتي نيويورك والخرطوم حيث بدا لبنان الرسمي منقسماً على ذاته بوجود وفدين احدهما يترأسه الرئيس لحود والآخر يترأسه رئيس الحكومة فؤاد السنيورة الذي سيغادر بيروت الى شرم الشيخ يوم الاحد القادم.

وفي انتظار ما سيطلّ به المسؤولون الرسميون من شرم الشيخ، لم تنته حادثة ينطا بين الجيش اللبناني وحركة فتح الانتفاضة فصولاً لاسيما بعد الاعلان امس عن وفاة الجريح مصطفى مثلج من الجيش متأثراً بجروحه واتصال كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة ورئيس كتلة المستقبل النائب سعد الحريري بقائد الجيش العماد سليمان للتعزية واستنكار الحادث.

وكان تضارب حصل حول حقيقة المعلومات المتعلقة بإدخال شاحنات اسلحة من سورية الى المواقع الفلسطينية الموالية لها على الحدود اللبنانية السورية، وأفيد أن الرئيس بري اتصل برئيس الحكومة بعدما سمع تصريحه قبل دخوله الى مجلس الوزراء يقول فيه «لنتركهم يجنّون بعض الشيء وهذا يقوّي موقعنا».فلاحظ بري في هذا التصريح بحسب اوساط اعلامية مقربة منه «نوعاً من التهكم والسخرية».

وأبلغ بري رئيس الحكومة أن معلوماته ووزير الداخلية بالوكالة احمد فتفت عن إدخال اسلحة ليست دقيقة وان الشاحنات التي دخلت محملة بالمواد الغذائية لا بالاسلحة.

وسادت بلبلة بعدما وزع الوزير فتفت بياناً بعد جلسة مجلس الوزراء نفى فيه «ما ذكرته وسائل الاعلام حول تأكيده دخول خمس شاحنات محملة بالاسلحة الى الاراضي اللبنانية»، وأوضح أن «ما تحدث عنه قبيل جلسة مجلس الوزراء يستند الى معلومات صحافية، وأن هذا الموضوع في عهدة وزارة الدفاع، وهي الجهة الوحيدة التي تملك المعطيات حوله». غير أن بيان قيادة الجيش امس أكد معلومات وزير الداخلية وناقض معلومات الرئيس بري إذ ورد في بيان للقيادة ـ مديرية التوجيه «إلحاقاً لبيانها السابق حول الاشتباك الذي حصل في منطقة عيتا الفخار ـ ينطا بتاريخ 2006/5/17 واستشهاد العريف المجند مصطفى مثلج متأثراً بجروحه، توضح قيادة الجيش ما يأتي: أولاً: ليل الاربعاء ـ الخميس جرى تعزيز المراكز الفلسطينية الموجودة في المنطقة بالعديد والاسلحة من قبل فتح الانتفاضة، وقد اتخذت قوى الجيش الاجراءات الميدانية المناسبة لمنع استحداث مراكز جديدة. ثانياً: تم التعرف الى هوية بعض الفلسطينيين مطلقي النار على الجيش وسيصار الى ملاحقتهم وتوقيفهم لاحالتهم على القضاء المختص».

وكان امين سر حركة فتح الانتفاضة أبو فادي حماد الذي زار امس الوزير السابق وئام وهاب المقرّب من دمشق شدد على «ان المواقع العسكرية الفلسطينية ليست مستحدثة، وأن اقطاب الحوار قالوا بأن السلاح خارج المخيمات يحتاج الى حوار، اما اذا اخذ البعض قراراً بالتصعيد فهذا امر منوط به لوحده، وبذلك يسيرون في الاتجاه الخاطىء وضد الاجماع الوطني».

ولفت الى «تواصل دائم مع الجيش اللبناني، ولسنا متناقضين معه او على خصام»، مشدداً على «ان الحديث عن امدادات وصلت الى القواعد الفلسطينية في البقاع افتراء وتضليل، وهذا الامر ليس وارداً في ذهن حركتنا، ولسنا في حاجة الى سلاح جديد والى مواقع جديدة، وسبق ان تحدثنا بهذا الامر قبل اشهر مع الجيش اللبناني».

وقال «نؤكد بكل امانة وشجاعة اننا لم ولن ندخل سلاحاً جديداً، والحديث عن هذا الامر تضليل وافتراء يراد منه خدمة القرار 1559 وليس خدمة العلاقات الاخوية».

وفي ردود الفعل ، استغرب الرئيس بري في موقف له «ان يعاد الى الذاكرة بداية الحرب الفتنة، والتي بدأت شرارتها باشكالات بين لبنانيين وفلسطينيين، وكأنه لا يكفي المؤامرات التي تحاك ضد المنطقة وخصوصاً على لبنان وسورية وفلسطين، حتى نضيف للمؤامرات حياكة داخلية وبأيدينا».

واضاف «نعم يا سادة، الجيش اللبناني جيش وطني بامتياز، وبالتالي هو ذخر لفلسطين لا ذخيرة ضد الفلسطينيين، وعلى هذا الاساس يجب ان يكون التعامل معه».

اما الحزب التقدمي الاشتراكي فأعلن في بيان بإسم مفوض الاعلام رامي الريس أنه «على الرغم من النشاط السياسي والاعلامي المنقطع النظير لدى بعض الاحزاب والقوى السياسية لا سيما في اصدار بيانات التخوين والعمالة، فاننا لم نرَ اي بيان استنكار لرفض الاعتداء الذي قام به فصيل فتح ـ الانتفاضة المرتبط بالنظام السوري على الجيش اللبناني ولا حتى موقف اعلامي من رئيس الجمهورية (قائد الجيش السابق) الذي يتغنى دائماً بالمؤسسة العسكرية التي بناها على عقيدة وطنية».

وسأل «أليس غريباً ان تتنصل رئاسات واحزاب وتيارات ومقاومات من الاعتداء على الجيش اللبناني الذي ترفض امرته او ربما حتى اي دور له في اطار ما يسمى الاستراتيجية الدفاعية؟».

جنود لبنانيون يحملون جثة زميلهم مصطفى خالد بعد اشتباكات قرب الحدود اللبنانية السورية

عريضة دولية لاطلاق سراحهم واللجنة السورية لحقوق الانسان تعتبر الاعتقالات تكريسا للديكتاتورية

العفو الدولية تدعو للإفراج الفوري عن الناشطين المعتقلين في سورية

■ لندن ـ «القدس العربي» ـ يو بي أي: دعت منظمة العفو الدولية السلطات السورية الجمعة الى الإفراج الفوري عن ناشطي المجتمع المدني الذي اعتُقلوا خلال الأيام القليلة الماضية، وأعلنت أنها ستعتبرهم من سجناء الرأي المحتجزين لا لشيء إلا لتعبيرهم السلمي عن آرائهم.

وطالبت المنظمة بالإفراج عن جميع سجناء الرأي الآخرين في سورية.

وقالت «اعتُقل في الأسبوع الماضي ما لا يقل عن ثمانية من ناشطي المجتمع المدني في آخر هجمة قمعية على حرية التعبير في سورية ووجهت الى اثنين آخرين تهم بجرائم تحتمل إصدار أحكام بالإعدام».

وأضافت المنظمة أن معظم الإعتقالات «تتصل بتوقيع نحو 300 مثقف وناشط سوري ولبناني من ناشطي المجتمع المدني في الثاني عشر من ايار (مايو) الجاري على إعلان بيروت ـ دمشق الساعي الى تطبيع العلاقات بين سورية ولبنان وترسيم مناسب للحدود بين البلدين وتبادل السفراء بينما يناهض نفوذ الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة».

واعتبرت اللجنة السورية لحقوق الإنسان حملة الإعتقالات الأخيرة التي طالت عدداً من الناشطين السياسيين وفي مجال حقوق الإنسان الأسوأ في سجل فترة الرئيس بشار الأسد في الحكم.

وقالت اللجنة المعارضة التي تتخذ من لندن مقراً لها في بيان الجمعة إنها تنظر الى تلك الإعتقالات «باعتبارها تكريساً للديكتاتورية في الحكم وإنكاراً للحريات الأساسية التي كفلها الدستور السوري والمواثيق الإنسانية الأممية لا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد المدني، وتدبيراً متعمداً لقمع الناشطين في مجال حقوق الإنسان والشأن العام وترهيباً وإثناءً للشعب السوري من المطالبة بحقوقه الأساسية في مجال الحريات والديمقراطية».

وطالبت اللجنة الرئيس الأسد «إحترام التزاماته تجاه شعبه وتجاه المواثيق الموقعة والإفراج الفوري عن كافة المعتقلين على خلفية تعبيرهم عن آرائهم أو نشاطهم السياسي».

وناشدت الشعب السوري «الوقوف بوجه أسوأ حملة قمع رسمية»، ودعت المجتمع الإنساني العالمي الى «مناصرة الناشطين السوريين والشعب السوري عموماً في محنته الراهنة والمساعدة على إطلاق سراح المعتقلين».

صدرت مجموعة من المنظمات المعنية بحقوق الانسان ضمت عدداً من المثقفين والكتاب في سورية والعالم عريضة طالبوا فيها السلطات السورية بالافراج عن الشخصيات التي تم اعتقالها مؤخرا.

وقالت العريضة انه « منذ شهر آذار (مارس) 2006، تقوم السلطات السورية بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الشخصيات السياسة والمدنية للمعارضة من مثقفين ومناضلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وان هذه الموجة الجديدة من الاعتقالات تأتي ضمن السياسة الشمولية والدكتاتورية للحكم».

واكدت العريضة ان «هذه الاعتقالات وانتهاكات منهجية للحريات وحقوق الإنسان، توقيفات خارج إطار القضاء واعتقالات تعسفية، تعذيب وترهيب مع محاكمات جائرة».

وقامت السلطات السورية مؤخراً باعتقال فاتح جاموس وميشيل كيلو، والمحامي أنور البني، ومحمد مرعي، ونضال درويش، ومحمود عيسى وكمال شيخو، وسليمان شمر، وخالد خليفة وصفوان طيفور، ومحمد محفوض.

وقالت العريضة ان «هذه الحملة من الاعتقالات تثقل قائمة مناضلي المجتمع المدني المعتقلين في السجون السورية ومنهم الأستاذ عارف دليلة والصحافي علي العبد الله ونزار رستناوي ورياض درار». وطالب الموقعون على العريضة بـ«الحرية فورا لجميع معتقلي الرأي في سورية، ورفع حالة الطوارئ وإلغاء المحاكم الاستثنائية في البلاد، وعودة المنفيين السوريين إلى وطنهم، وإقامة دولة القانون والديمقراطية الدستورية».

ومن ابرز المنظمات الموقعة «لجنة التنسيق من أجل التغيير الديمقراطي في سورية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان المنتدى الثقافي الأوروبي العربي، جمعية المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم العربي، الديمقراطيون الوحدويون العرب، جمعية الكرامة للدفاع عن حقوق الإنسان، حركة العدالة والبناء في سورية ، منظمة صوت حر، منظمة العدالة العالمية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية».

ومن ابرز الشخصيات «سركيس سركيس، منذر اسبر، محيي الدين لاذقاني، أنس العبدة، هيثم مناع، ناصر الغزالي، منصف المرزوقي، فيوليت داغر، فتحي بلحاج، فوزية عيوني، خالد الزير، يوسف عبدلكي، الهيثم الأيوبي رياض معسعس، وكثيرون.

للانضمام للموقعين
syriasolidarity@noos.fr

الحريري التقى بوتين الجمعة في مستهل زيارة عمل الى روسيا

■ موسكو ـ يو بي أي: قال مصدر في الرئاسة الروسية أن الرئيس فلاديمير بوتين استقبل الجمعة زعيم الأكثرية النيابية في البرلمان اللبناني النائب سعد الحريري.

ونقلت وكالة الأنباء الروسية «نوفوستي» عن المصدر قوله إن الحريري سيقوم بزيارة عمل الى روسيا تستمر حتى 24 من الشهر الحالي.

وأضاف المصدر إن زيارة الحريري تأتي في إطار الجهود التي تبذلها روسيا لإعادة الوضع في الشرق الأوسط الى طبيعته.

ويُتوقع أن يزور الحريري البرلمان الروسي وأن يلتقي بأمين مجلس الأمن الروسي إيغور إيفانوف وعمدة موسكو، يوري لوجكوف، ورئيس الغرفة التجارية الصناعية الروسية يفغيني بريماكوف.

وسيجري الحريري خلال اللقاءات بحث سبل توطيد وتطوير الصداقة والتعاون بين روسيا ولبنان.

وكانت روسيا والصين امتنعتا عن التصويت على القرار الذي صدر عن مجلس الامن الدولي قبل يومين و«يشجع» سورية على تبادل التمثيل الدبلوماسي وترسيم الحدود مع لبنان.

وكان القرار اتخذ باجماع 13 صوتاً من أصل 15، هو عدد الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

الرئيس الروسي مستقبلا النائب اللبناني سعد الحريري الجمعة

تل ابيب تعارض مسودة لمعاهدة امريكية لتجميد المشاريع النووية بالعالم لانها ستلحق الضرر بجهود ايقاف المشروع النووي الايراني

الناصرة ـ «القدس العربي»
ـ من زهير اندراوس:

كشف المراسل السياسي لصحيفة «هآرتس» الاسرائيلية الوف بن، الجمعة، النقاب عن ان الادارة الامريكية نشرت مسودة لمعاهدة دولية جديدة لمنع تصنيع مواد مثل: بلوتونيوم واليورانيوم المخصب التي تستعمل في تصنيع الاسلحة النووية، مشيرا الى انه قد تم الاعلان عن المعاهدة الامريكية في مؤتمر الامم المتحدة لمكافحة التسلح النووي. وبحسب الصحيفة الاسرائيلية فان المعاهدة المذكورة جاءت لتجميد المشاريع النووية القائمة في العالم لهذه المواد. وقال الصحافي الاسرائيلي، المعروف بعلاقاته الوطيدة مع صناع القرار في تل ابيب وواشنطن، ان خلافا كبيرا نشب بين الحكومة الاسرائيلية وبين الادارة الامريكية حول هذا الموضوع.

واضافت الصحيفة الاسرائيلية ان الدولة العبرية بذلت جهودا كبيرة حتى اللحظة الاخيرة من اجل اقناع الولايات المتحدة بعدم عرض المعاهدة في هذه الاثناء وتأجيلها الى بحث متجدد مستقبلا.

وزعم الاسرائيليون ان مثل هذه المعاهدة من شأنها الحاق الضرر في الجهود الحثيثة لايقاف التسلح النووي الايراني، بالاضافة الى ذلك فان نشر المسودة المذكورة سيضعف كثيرا الموقف الاسرائيلي الرسمي بشأن الضبابية التي تنتهجها الدولة العبرية حول سياستها النووية. واعرب مسؤولون اسرائيليون عن خشيتهم من ان مثل هذه المعاهدة تخلق الكثير من الضغوطات عليها في المستقبل المنظور.

وكان مدير عام لجنة التسلح النووي الاسرائيلي جدعون فرانك، ونائبه ايلي لويطا، سافرا الى واشنطن مطلع الاسبوع الماضي، ونقلت الصحيفة عن مصادر سياسية في تل ابيب قولها ان الاثنين قاما بعرض الموضوع على نظرائهم في واشنطن، وانهما تلقيا تعهدات امريكية مطمئنة مفادها انه لا مجال للقلق من هذه المسودة، لان احتمالات اقرارها وقبولها ضئيلة للغاية. وكانت اسرائيل قد طرحت قبيل زيارة رئيس الوزراء ايهود اولمرت لواشنطن بعض الموضوعات والافكار لتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة. واقترح الامريكيون تأجيل تحسين التسلح النووي الاسرائيلي من ناحية تقنية ومدنية ونووية. وترفض اسرائيل في هذه الاثناء التوقيع على المعاهدة لمنع انتشار الاسلحة النووية

يشار في هذا السياق الى ان الولايات المتحدة كانت قد وقعت قبل عشرة اشهر اتفاقية لتزويد مواد لتصنيع النووي لاغراض مدنية في الهند، التي ترفض هي الاخرى التوقيع على اتفاقية الحد من انتشار الاسلحة النووية.

وحسب الصحيفة الاسرائيلية فان الادارة الامريكية وافقت على التوقيع على الاتفاقية مع الهند لتقوية موقفها الاستراتيجي في المنطقة.

وصرحت الولايات المتحدة ان الوقت ليس مناسبا الان لبحث تحسين المكانة النووية الاسرائيلية وطلب مسؤولون ان يمتنع اولمرت عن طرح الموضوع في زيارته الاسبوع القادم. ويذكر ان المعاهدة التي تقترحها امريكا لا تشمل الاسلحة النووية التي صنعت في الماضي.

حكومة اولمرت الجديدة شكلت وزارة تطوير النقب والجليل لتدمير بيوت الفلسطينيين واجبارهم على الرحيل من جديد

النقب ـ «القدس العربي»
ـ من فهمي العمور:

احيا الفلسطينيون الاسبوع الماضي الذكرى 58 للنكبة، التي خلفت الاف الشهداء ومئات القرى المهدمة ومئات الالاف من اللاجئين. ومنذ بداية النكبة وحتى اليوم لا زالت اسرائيل تعمل على تهويد الاراضي العربية من خلال وضع خطط وقوانين وميزانيات كبيرة لاجبار السكان العرب على الهجرة من اراضيهم، ومؤخرا كثفت السلطات الاسرائيلية والحكومة الجديدة برئاسة ايهود اولمرت جهودها من اجل السيطرة على الأراضي العربية بالنقب، والقضاء على ما عرف بـ«القرى غير المعترف بها».

وفي هدية لعرب النقب وفق الرؤية «الاولمرتية» نفذت حملة هي الاولى من نوعها بعد الانتخابات الاسرائيلية وبعد تشكيل وزارة ما يسمى «تطوير النقب والجليل» داهم خلالها مفتشو دائرة اراضي اسرائيل، ترافقهم قوات كبيرة قدرت بالمئات من رجال شرطة وحرس حدود ورجال المخابرات ترافقهم وحدة تفريق المظاهرات وافراد من وحدة الخيالة التابعة للشرطة الاسرائيلية وطائرة مروحية وتراكتورات قرى الزعرورة، البحيرة والقطامات غير المعترف بها، وقامت بهدم منزلين في قرية الزعرورة تعود ملكية احدهما لعوض الله محمد ابو جودة (23 عاما) ولاسامة ابو جودة (21 عاما)، الذي بناه استعدادا للزواج.

وكان ابو جودة اعد خيمة الفرح التي سيحتفل بها بالعرس كما هو متبع عند العرب في جنوب فلسطين. كما هدمت السلطات ايضا منزلا في قرية البحيرة يعود لعادل العوادات وبيتا في قرية القطامات وتم هدم محل تجاري في الزعرورة يعود لمحمد القرعان على يده بعد ان تم تهديده بتغريمه في حالة هدمه من قبل آلة الهدم الاسرائيلية. ويشير هذا الحادث الى مشكلة بعيدة عن الاعلام وهي مشكلة عرب النقب. ويرى المجلس الاقليمي للقرى العربية غير المعترف بها حكوميا في النقب «وهو مؤسسة عربية شعبية» تدافع عن العرب وحقوقهم في القرى غير المعترف بها ان وزارة «تدمير» النقب والجليل بدأت أولى فعاليتها بهدم وتدمير بيوت عربية وهي «الهدية» الأولى التي تمنحها هذه الوزارة للعرب في النقب، وبات بقية السكان يخشون «هدايا» مماثلة من هذه الوزارة.

والقرى غير المعترف بها في النقب هي قرى قائمة وموجودة عبر الازمنة، لكن السلطات الاسرائيلية رفضت اعطاء هذه القرى حقوقها الأساسية المتعارف عليها دوليا. فلم تعترف بوجودها أصلا وبالتالي حرمت أهلها من أبسط الحقوق الإنسانية. وهذا الإجحاف نابع من الصراع على الأرض بحيث تتطلع السلطات الى السيطرة على الأرض وتفريغ أهلها منها، ولما فشلت في إجبار الأهل على التخلي عن أراضيهم استعملت معهم سياسة النفس الطويل في اسلوب ضغط يرمي الى تيئيس الأهل من ظروف الحياة الصعبة التي يعيشونها وهي حياة لا تطاق.

ولعلنا نسلط الأضواء على بعض من هذه المآسي التي يعاني منها سكان النقب، حيث تنتشر بين ابناء النقب البطالة نتيجة لانعدام فرص العمل ولبعد هذه القرى عن مراكز العمل ووصلت الى 70 بالمئة عند الرجال و90 بالمئة عند النساء، كما تعاني القرى من الفقر بحيث تعيش الآن الاف العائلات تحت خط الفقر، لذلك وجدت العائلة العربية نفسها مجبرة للتخلي عن جانب الاهتمام بالمسيرة التعليمية لابنائها لذلك نجد مئات الطلاب تنقصهم ابسط المستلزمات المدرسية من كتب وملابس وأدوات مدرسية.

ومن اشد ما تعانيه القرى العربية غير المعترف بها غياب البنية التحتية، فالقرى بدون ماء، كهرباء، شوارع، مدارس ومستشفيات، وحرم الالاف من سكان هذه القرى من مياه الشرب وشبكة الكهرباء وبناء المدارس بالقرب من سكناهم بحجة ان وجود مثل تلك المدارس في هذه التجمعات سيسهل الطريق امام الأهل لمواصلة الصمود على أرضهم. وتعاني القرى العربية من مشكلة انعدام البيوت الكافية والضائقة السكنية بسبب منع السلطات السكان من بناء بيوت واذا بنوا ستهدم السلطات بيوتهم وتبقيهم في العراء، حيث يطارد الاهل دوما شبح هدم البيوت ومصادرة الأرض. وتبلغ ذروة مأساة ضائقة السكن بوجود اكثر من 15 نفراً احيانا يعيشون في غرفة واحدة، وهذه الغرفة مكونة اما من «الزينكو» او من «بيت الشعر» وتستخدم مثل هذه الغرفة لاستقبال الضيوف في النهار وكمطبخ لتجهيز الطعام وغرفة دراسة للأولاد وغرفة نوم في الليل.

تقلب اسرائيل الصورة الحقيقية عند الحديث عن «البناء غير المرخص» والتي تشمل ايضا هدم المساجد. فبينما تستحوذ المستوطنات اليهودية على اكثرية مساحة النقب تقوم اسرائيل بهدم مسجد للمصلين لا تزيد مساحته عن مئة متر مربع.

وتقوم اسرائيل بترك العائلات العربية والأطفال في العراء تحت ذريعة البناء غير المرخص. وبالتالي تحاول اسرائيل من خلال هذه السياسة سحب رخصة عيش عرب النقب على أراضيهم تحت ذرائع عدة وقوانين غابة اسرائيل الشاسعة والمطاطة، اذا تعلق الأمر بشرعية وجود العربي في النقب، وبالمقابل نرى ان المستوطنات اليهودية التي تقام على أراض عربية في النقب تحظى بكل الدعم الاسرائيلي وفي مقدمته منح رخص البناء. وبسبب هذا فالقرى العربية في النقب تعاني من مشكلة شح الميزانيات الحكومية التي من المفروض ان تخصص للمواطنين، ففي الوقت التي تكرس هذه السلطات جل هذه الميزانيات للمستوطنات اليهودية نجد ان السلطات لا تعطي الوسط العربي سوى الفتات.

وتعتبر نسبة التسرب من المدارس العربية في النقب من اعلى نسب التسرب في البلاد. واشارت الاحصائيات الرسمية الأخيرة الى ان اكثر من 55 بالمئة من طلاب وطالبات عرب النقب لا ينهون الصف الثاني عشر كما ان التحصيل العلمي لهذه الشريحة من الطلاب يعتبر من أدنى المستويات في البلاد لعدم توفر المستلزمات الدراسية والبيئة الملائمة لاستمرار دراسة الطالب، وبعد المدرسة عن سكن الطالب حيث تصل في أكثر الأحيان الى اكثر من 100 كيلو متر، وعدم توافق البرامج التدريسية مع المجتمع العربي المسلم في النقب.

يذكر ان النقب هو الجزء الجنوبي من فلسطين ويقع اليوم داخل اسرائيل ويعيش فيه اليوم نحو 500 الف مواطن من بينهم 160 الف مواطن فلسطيني يطلق عليهم «عرب بئر السبع» أو «بدو النقب». يسكن نصف عرب النقب في نحو 45 بلدة تم الاعتراف بـ15 منها فقط، يسكن فيها 90 الف مواطن فيما يسكن الباقون في قرى غير معترف بها. وحتى عام النكبة 1948 كان يسكن في قضاء بئر السبع قرابة 100 الف مواطن عربي تم تهجير 90 في المئة منهم الى الدول العربية المجاورة، فيما بقي قرابة 10 الاف في النقب.

وتعرضت العشائر العربية في قضاء بئر السبع عبر السنين الى عمليات ترحيل من موقع لآخر، قامت خلالها الدولة بالاستيلاء على ارضهم ومنعتهم من العودة اليها وقد ساهمت في ذلك قوانين الطوارئ وسنوات الحكم العسكري والقوانين التي فصلت لمصادرة تلك الأراضي وخسارة اصحاب الأرض عندما يتوجهون الى المحاكم.

ثلاثة اسرى فلسطينيين في سجون الاحتلال يعرضون كلاهم للبيع لتأمين لقمة العيش والحليب لأطفالهم نتيجة الحصار

رام الله ـ «القدس العربي»
ـ من وليد عوض:

اكدت مصادر فلسطينية ان ثلاثة اسرى فلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي تقدموا امس بطلب لادارة سجن النقب الصحراوي لبيع كلاهم لتأمين لقمة العيش لاطفالهم، وذلك بعد مرور 3 شهور على عدم تسلم اسرهم مخصصاتهم الشهرية بسبب الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة المقاومة الاسلامية «حماس».

وتعيش الحكومة الفلسطينية منذ تشكيلها في ظل حصار مشدد حيث تم وقف تقديم المعونات الخارجية في حين تحتجز سلطات الاحتلال الاسرائيلي اموال السلطة التي تحصلها من الضرائب التي تفرض على البضائع المستوردة للفلسطينيين من خلال اسرائيل لتحكمها بالمعابر، الامر الذي ادى لفشل الحكومة في تأمين رواتب الموظفين ومخصصات الاسرى منذ شهر اذار (مارس) الماضي.

والجدير بالذكر ان عائلات الاسرى الفلسطينيين تعتمد في حياتها على المخصصات الحكومية التي يتم صرفها من قبل الحكومة، تلك المخصصات التي لا تكفي اصلا للعيش بحياة كريمة.

وفي ظل عدم صرف مخصصات الاسرى منذ شهر اذار الماضي باتت اوضاع عائلاتهم سيئة جدا الامر الذي دفع بهؤلاء الاسرى الى اتخاذ قرار ببيع كلاهم لتأمين لقمة العيش لاطفالهم ونسائهم. ونقل امس عن عدد من المعتقلين الفلسطينيين في سجن النقب الصحراوي ان ثلاثة من بينهم قرروا تقديم طلب رسمي باللغة الإنكليزية لمدير سجن النقب عارضين فيها بيع كلاهم وإيصال مقابلها المالي لأسرهم وأطفالهم.

وأوضح الاسرى بان إقدامهم على هذه الخطوة يأتي نتيجة الظروف المعيشية والمالية الصعبة جدا التي تعيشها أسرهم وعدم تسلمها لمخصصات الاسرى وبالتالي تأمين لقمة العيش والحليب للأطفال.

وعلى صعيد اخر لم تحول الحكومة الفلسطينية المحاصرة منذ تشكيلها اية اموال لحساب الاسرى «الكانتينا» لشراء الطعام وبعض الاحتياجات خاصة وان الاكل الذي يقدم لهم من قبل ادارة السجون سيئ جدا.

ومن جهته اعلن الدكتور ناصر الدين الشاعر نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم العالي الليلة قبل الماضية ان الحكومة قامت امس الاول بتحويل مبلغ مليونين وربع المليون شيكل (حوالي نصف مليون دولار) لحساب «الكانتينا» للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

واشار الشاعر الى انه سيتم توزيع هذا المبلغ على الحسابات الفرعية الخاصة بالمعتقلين.

وقال الشاعر ان كافة المعتقلين وبلا استثناء سيستفيدون من هذه المخصصات المالية مؤكدا ان الحكومة تتعامل مع الجميع بسواسية وبلا تمييز وبدون النظر للانتماء الحزبي للمعتقل.

واعرب الشاعر عن امله في صرف مخصصات الاسرى (التي تعتمد عليها اسرهم) ورواتب الموظفين بأسرع وقت. وشدد الشاعر على اهمية ايلاء المعتقلين واسر الشهداء الاولوية الخاصة.

هذا وتعتقل سلطات الاحتلال الاسرائيلي اكثر من 9500 اسير فلسطيني بينهم نساء واطفال ويعيشون اوضاعا حياتية سيئة جدا في معتقلات الاحتلال.